الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/9

Distr.: General
8 December 2025

Arabic
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**
**لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين**
الاجتماع الرابع والأربعون
طنجة، المغرب، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
**القضايا النظامية**

# تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته الحادية عشرة وأنشطة المتابعة

## أولا– مقدمة

١– يُقدَّم هذا التقرير إلى لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (لجنة الخبراء في ما يلي) لإطلاعها على أعمال الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ونتائجها وعلى أنشطة المتابعة.

٢– ويعرض التقرير أيضا الخطط المتعلقة بالدورة الثانية عشرة للمنتدى، وذلك لإطلاع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجهات المعنية الأخرى عليها، وتحفيزهم على الانخراط في عملية التخطيط وإعدادهم للمشاركة في الدورة.

٣– ولجنة الخبراء مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم التوجيه والتوصيات في ما يتعلق بمحتويات التقرير بهدف تسريع وتيرة ونطاق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ’أفريقيا التي نصبو إليها‘.

* E/ECA/COE/44/1

A.25-01243 (A)

٤- ويتمثل الهدف العام للمنتدى في الدفع بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على استعراض التقدم المحرز وتعزيز التعلم والدعوة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات في مجال السياسات لتنفيذ الخطتين بفعالية.

٥- وتتولى اللجنة الاقتصادية تنظيم المنتدى الإقليمي سنويا مع حكومة البلد المستضيف، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ومختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.[١]

## ثانيا- التنظيم ومجالات التركيز

٦- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة أوغندا وبالتعاون مع الشركاء المذكورين أعلاه، الدورة الحادية عشرة للمنتدى في مركز مؤتمرات منتجع سبيك في كمبالا، حضوريا وعبر الانترنت، في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

٧- وحضر الدورةَ شخصيا أكثر من ٢٥٠٠ مشارك وما يزيد عن ٨٠٠ مشارك عبر الانترنت، من بينهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى عن حكومات ٥٢ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالإضافة إلى هيئات حكومية دولية، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، فضلا عن المجموعات الرئيسية وسائر الجهات المعنية.

### ألف- السياق ومجالات التركيز والأهداف

٨- عُقدت الدورة في وقت ظل فيه التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين بعيدا عن المسار الصحيح عموما. ورغم أن النمو الاقتصادي كان إيجابيا في العديد من البلدان الأفريقية، إلا أنه ظل هشا ومتفاوتا وغير كاف لدعم جهود الحد من الفقر بشكل كبير وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وبين عام ٢٠١٩ وأواخر عام ٢٠٢٤، بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لأفريقيا حوالي ٣ في المائة، وهو أقل بكثير من الهدف المحدد بسبعة (٧) في

[١] شاركت المنظمات الدولية التالية في عقد الدورة الثانية عشرة للمنتدى: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ مكتب التنسيق الإنمائي؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ منظمة العمل الدولية؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ متطوعو الأمم المتحدة؛ برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة التجارة العالمية.

المائة اللازم لتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة.[٢] ويمثل تزايد عدد الشباب في القارة، الذي من المتوقع أن يبلغ ٨٣٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠،[٣] فرصة وتحديا في آن واحد. ومع ذلك، فقد اتسم سوق العمل الأفريقي بمستويات عالية من العمل غير الرسمي والعمالة الناقصة وبطالة الشباب. ونتيجة لذلك، لا تزال القارة تعاني من مستويات عالية من الفقر والبطالة وعدم المساواة.

٩- وفي هذا السياق، عُقدت الدورة الحادية عشرة للمنتدى تحت عنوان ''إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال حلول مستدامة وشاملة للجميع وقائمة على العلم والأدلة في سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها ''، وهو عنوان يتسق تماما مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥، ألا وهو ''النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب''.

١٠- وخلال الدورة، أُجري استعراض متعمق للتقدم المحرز وتم تحديد تدابير لتسريع الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة (الهدف ٣، ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ والهدف ٥، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ والهدف ٨، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ والهدف ١٤، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ والهدف ١٧، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣، مع تركيز خاص على خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذها.

١١- كما أتاحت الدورة فرصة لتنمية القدرات في ما يتعلق بالاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية، والتعلم من الأقران، وتبادل أفضل الممارسات، وصياغة الحلول والمبادرات والترويج لها، في سبيل تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتوسيع نطاقه.

(٢) Statistics Times, "List of continents by GDP", Economy database. Available at https://statisticstimes.com/economy/continents-by-gdp.php (accessed on 27 November 2024).

(٣) Nardos Bekele-Thomas and Snorre Westgaard (*Africa Renewal*), "Unlocking the potential of Africa's youth", United Nations, 4 October 2024.

١٢- وعُقدت الدورة الحادية عشرة في الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، واجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وكانت بمثابة منصة لإعداد أفريقيا لتلك الفعاليات.

١٣- واسترشدت وقائع المنتدى بتوجيهات مكتبه المنتخب.[٤]

## باء- الاجتماعات والفعاليات الرئيسية المعقودة على هامش المنتدى

١٤- افتتح الدورةَ رسميا رئيس أوغندا، السيد يويري كاغوتا موسيفيني. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وزير الاقتصاد والمالية الموريتاني ورئيس المكتب المنتهية ولايته، السيد سيد أحمد ولد أبوه؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، السيد روبرت راي؛ والسيد كلافير غاتيتي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة، السيد موسى فيلاكاتي؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد؛ ورئيسة وزراء أوغندا، السيدة روبيناه نابّانغا.

١٥- وتضمنت وقائع الدورة الجلسات الرئيسية التالية:

(أ) الحوار الرئاسي الذي أشرف عليه رئيس أوغندا، حيث تناول المشاركون إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛[٥]

(ب) حلقات نقاش رفيعة المستوى بشأن أربعة مواضيع، وهي ''زيادة الطموح وإيجاد حلول ابتكارية لتعبئة التمويل المستدام، وتوجيه التمويل واستخدامه بشكل أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، مع التركيز على خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذها''؛ و''توسيع نطاق الحلول المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على العلم والأدلة والبيانات من أجل زيادة النمو الاقتصادي بشكل كبير، وتعزيز إيجاد فرص العمل، وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''؛ و''متابعة الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في سياق تعزيز الحلول المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على العلم والأدلة لزيادة وتيرة ونطاق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣'' و''الاستفادة من مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية'' للدفع بتحقيق أولويات أفريقيا (القضاء على الفقر؛ وتوفير العمالة الكاملة وفرص

[٤] الرئيس: أوغندا؛ النائب الأول للرئيس: موريشيوس؛ النائب الثاني للرئيس: الكاميرون؛ النائب الثالث للرئيس: غامبيا؛ المقرر: موريتانيا.

[٥] وكان المتحدثون في الحوار الرئاسي كما يلي: رئيس زيمبابوي ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، السيد إيمرسون منانغاغوا؛ والنائب الأول لرئيس وزراء غينيا الاستوائية، السيد غودينسيو موهابا ميسو؛ ووزير الخزينة والتخطيط الاقتصادي في كينيا، السيد جون مبادي؛ والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد جاكايا كيكويتي؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

العمل اللائق للجميع؛ والشمول والإدماج الاجتماعي، دون ترك أحد خلف الركب؛ والتحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣)''؛

(ج) اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمَّق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران بشأن الموضوعات الفرعية للدورة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣؛

(د) حلقات نقاش عامة بشأن موضوعين هما ''تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي لدعم حلول مستدامة وشاملة للجميع وقائمة على العلم والأدلة من أجل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣'' و''الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية كوسيلة لتعزيز الحلول المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على العلم والأدلة والبيانات من أجل زيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتسريع وتيرة ونطاق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''.

١٦- وسبقت الاجتماعاتِ الرئيسيةَ للدورة عدّةُ فعاليات عُقدت على هامشها، كانت نتائجُها رافدا للمداولات خلال الاجتماعات الرئيسية. وكان من بين تلك الفعاليات:

(أ) اجتماع وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، ومديري صناديق المعاشات التقاعدية بشأن تمويل التنمية؛

(ب) المنتدى الأفريقي السابع المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ج) حلقة العمل التحضيرية الإقليمية بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية في أفريقيا؛

(د) حوار بشأن تعزيز الاستدامة البيئية، ونتائج الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأسواق الكربون، والحصول على الطاقة؛

(هـ) منتدى الأطفال والشباب؛

(و) الجولة السادسة من المحادثات بشأن المناخ في أفريقيا؛

(ز) منتدى القيادات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: التقدم المحرز وسبل المضي قدما (رؤساء الدول والحكومات السابقون)؛

(ح) يوم تفعيل أهداف التنمية المستدامة: حلقة نقاش للقطاع الخاص عن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ط) ندوة عن القضايا الجنسانية؛

(ي) حلول التمويل المختلط المثلى لتعبئة الاستثمارات الخاصة على نطاق يتناسب مع أولويات أفريقيا؛

(ك) تسريع التحول من خلال تنفيذ خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

(ل) اجتماع لممثلي المنظمات الدينية؛

(م) حلقة عمل تحضيرية ولتنمية القدرات خاصة بالمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في أفريقيا؛

(ن) وتم في المجموع تنظيم ٥٦ فعالية جانبية أخرى تتسق وموضوع الدورة ومواضيعها الفرعية.

## ثالثا- المخرجات والنتائج الرئيسية

### ألف- التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير العملية الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وبشأن الأولويات الأفريقية لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتديات الدولية الأخرى في عام ٢٠٢٥

١٧- توصل المشاركون في المنتدى إلى اتفاق بشأن الأولويات الأفريقية والتدابير العملية التي يتعين على الدول وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين اتخاذها لدعم إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وترد تلك الأولويات والتدابير في الوثيقتين الختاميتين التاليتين للدورة، واللتين كانتا أيضا بمثابة مساهمة أفريقيا في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، واللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: الموجز والرسائل الرئيسية؛[٦]

(ب) إعلان كمبالا بشأن الحلول المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على العلم والأدلة لتعزيز إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.[٧]

١٨- وتشمل الأولويات الأفريقية التي عُرضت على اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والتي كان من المقرر اتخاذ إجراءات بشأنها على الصعيدين الإقليمي والوطني، ما يلي:

(أ) تعزيز القيادة وإصلاح تنفيذ الأطر القارية والعالمية، من خلال:

'١' إجراء استعراض عاجل للمؤسسات والخطط والبرامج والنظم المالية الوطنية والمحلية وتقويتها من أجل تعزيز وتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' إدراج الأولويات العالمية والقارية رسميا في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لضمان دعم قوي وتنفيذ منسق وفعال؛

'٣' دعم صياغة وتطبيق خرائط طريق واضحة للاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية للتنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) توفير التمويل وتعزيز الشراكات، من خلال:

'١' تسريع إصلاح الهيكل المالي العالمي لكفالة التمويل المستدام للبلدان النامية وإنشاء آليات عادلة لتسوية الديون؛

'٢' اعتماد نهج منسق ومتكامل لتعبئة التمويل المستدام واستخدامه من أجل التنفيذ المتسق والمسرع لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

[٦] ECA/RFSD/2025/11

[٧] ECA/RFSD/2025/12

’٣‘ زيادة تعبئة الموارد المحلية وضمان الاقتراض المستدام والاستخدام الفعال للموارد، من خلال رقمنة إدارة الضرائب، والحد من التسربات المالية، ومكافحة الفساد، وتوسيع نطاق أدوات التمويل الابتكاري، مثل السندات الخضراء وسندات المغتربين والتمويل المختلط؛

’٤‘ تحسين قياس النمو الاقتصادي من خلال استخدام تقنيات محاسبة رأس المال الطبيعي، من أجل تعزيز التصنيفات الائتمانية وتعزيز مكانة أفريقيا في المفاوضات العالمية بشأن الحصول على التمويل ميسور التكلفة؛

’٥‘ تشجيع استثمارات القطاع الخاص من خلال اعتماد تدابير للحد من المخاطر وتوسيع نطاق مبادرة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي ’التقدم بشكل أسرع‘؛[٨]

(ج) توسيع نطاق الاستثمار والرقمنة لإطلاق العنان لإمكانات الشباب والنساء والأطفال من خلال:

’١‘ تعزيز الابتكار وتوظيف الشباب من خلال دعم ريادة الأعمال التي يقودها الشباب ومراكز الابتكار ومسارات التوظيف، وتوسيع نطاق محو الأمية الرقمية، وتعزيز التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

’٢‘ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم السياسات والتخطيط والميزنة، وتحسين تخصيص الموارد للمبادرات التي تراعي المنظور الجنساني؛

’٣‘ توسيع نطاق التعلم الرقمي وبناء القدرات، وتحسين الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا للنساء والشباب والأطفال؛

(د) الاستثمار في الصحة والحماية الاجتماعية، من خلال:

’١‘ زيادة التمويل الحكومي للقطاع الصحي، بما في ذلك من خلال آليات ابتكارية، وتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الميزانيات الوطنية للقطاع الصحي؛

(٨) See United Nations Global Compact, Forward Faster. Available at: https://forwardfaster.unglobalcompact.org/.

’٢‘ تعزيز الإنتاج المحلي من اللقاحات والمواد الاستهلاكية الطبية والأدوية، من خلال الاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من بين وسائل أخرى؛

’٣‘ وضع نُهُج كلّية وابتكارية للحد من الفقر والحماية الاجتماعية والاستثمار فيهما؛

(هـ) إيجاد فرص العمل والدفع بالتحول الاقتصادي المستدام، من خلال:

’١‘ دعم السياسات الاقتصادية الكلية والصناعية الداعمة للتوظيف التي تحفز النمو القائم على الصادرات والتنويع الاقتصادي؛

’٢‘ تعزيز التوظيف اللائق وتشجيع النمو الاقتصادي الأخضر، من خلال مساعدة الدول على إضافة القيمة إلى المعادن الحرجة والموارد الطبيعية الأخرى بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتعامل بإيجابية مع الطبيعة ومقاومة لتغير المناخ وسلاسل قيمة إقليمية خضراء؛

(و) تسخير الموارد المائية والبحرية، والانتقال إلى اقتصاد أزرق مستدام، ومكافحة التلوث، من خلال:

’١‘ تسريع التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ استراتيجيتي الاتحاد الأفريقي المتعلقتين بحوكمة البحار والمحيطات وتشجيع الانتقال إلى اقتصادات زرقاء ودائرية مستدامة ومنصفة؛

’٢‘ تكثيف جهود مكافحة التلوث، لا سيما التلوث بالبلاستيك، في البيئات المائية والبحرية.

## باء- تعزيز القدرة على إجراء استعراضات طوعية وطنية ومحلية كوسيلة لتعزيز الحلول المستدامة والشاملة والقائمة على العلم والأدلة والبيانات من أجل دعم النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وزيادة وتيرة ونطاق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بشكل كبير

١٩- خلال الدورة، حصلت ١٠ دول أفريقية على دعم في مجال تنمية القدرات في ما يتعلق بإجراء الاستعراضات الطوعية الوطنية والعرض الفعال للتقارير الناتجة عنها في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥.[٩]

## جيم- تعزيز القدرات من خلال تبادل أفضل الممارسات والمعارف للنهوض بتنفيذ الخطتين

٢٠- خلال الدورة الحادية عشرة للمنتدى، بما في ذلك الفعاليات التي جرت على هامشه، خاض المشاركون حوارا متعدد الأطراف، مكّن من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في تصميم وتنفيذ الأطر والبرامج والتدابير الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

## دال- تقارير عملية المنحى عن مختلف المواضيع الفرعية للدورة

٢١- تضمنت الوثائق التي أُعدت للدورة الحادية عشرة للمنتدى تقارير مرجعية عن مواضيعه الفرعية الخمسة، التي يتعلق كل منها بهدف من أهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣.[١٠] وعلاوة على ذلك، أثرى ملخصٌ (ECA/RFSD/2025/10) *للتقرير السنوي عن التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠٢٥* مداولات المنتدى بشكل أكبر.[١١]

٢٢- وركزت التقارير المتعلقة بالمواضيع الفرعية على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المعنية، إلى جانب التحديات والخيارات المتاحة لتكثيف الجهود الرامية إلى بلوغ الغايات المحددة في إطار كل هدف. وكان الغرض من التقارير هو دعم جهود المناصرة وإثراء المداولات بشأن ما تمت صياغته من رسائل رئيسية وبيان وزاري خلال الدورة.

---

[٩] قدم ممثلو إثيوبيا وإسواتيني وأنغولا وجنوب أفريقيا والسودان وسيشيل وغامبيا وغانا وليسوتو ونيجيريا استعراضاتهم الوطنية الطوعية. وفي نهاية المطاف، أجّلت حكومة جنوب أفريقيا استعراضها لتقوم به خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

[١٠] ECA/RFSD/2025/5, ECA/RFSD/2025/6, ECA/RFSD/2025/7, ECA/RFSD/2025/8 and ECA/RFSD/2025/9.

[١١] الاتحاد الأفريقي وآخرون (أديس أبابا، ٢٠٢٥).

# رابعا- متابعة الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

## ألف- اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥

٢٣- في إطار متابعة الدورة الحادية عشرة للمنتدى، سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها إلى نقل نتائج الدورة إلى المشاركين الآخرين في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ تموز/يوليه، والفعاليات التي أقيمت على هامشه.

٢٤- وقد ساهمت الأنشطة اللاحقة الموضحة في الفقرات التالية في تعزيز تطبيق التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للدورة عالميا وإقليميا ووطنيا.

### ١- تعزيز المصالح الاستراتيجية الأفريقية في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الجزء الوزاري من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٢٥- خُصّصت الجلسة المتعلقة بالرؤى الإقليمية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لمناقشة الوثائق الختامية للمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة. وقدمت رئيسة وزراء أوغندا ورئيسة الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وممثلو الدول الأفريقية الأولويات الأفريقية المستمدة من إعلان كمبالا والرسائل الرئيسية التي اعتمدها المنتدى في دورته الحادية عشرة.

٢٦- وتمثلت الوثيقة الختامية الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٥ في الإعلان الوزاري (E/HLS/2025/1)، الذي يعكس على نحو واف الأولويات والآراء الأفريقية المعبر عنها في الوثائق الختامية للدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وترد النقاط البارزة في الإعلان الوزاري في المرفق الأول بهذا التقرير.

### ٢- دعم إضافي للدول الأفريقية المشاركة في الاستعراضات الطوعية الوطنية

٢٧- شاركت اللجنة الاقتصادية في الدورات المتعلقة بالاستعراضات الطوعية الوطنية لدعم وتعزيز رسائل الدول الأفريقية التسع التي كانت تقدم استعراضاتها.

### ٣- تنظيم 'يوم أفريقيا' والمشاركة فيه

٢٨- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ''يوم أفريقيا'' بالاشتراك مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي وشركاء آخرين.[١٢] وعُقد يوم أفريقيا تحت شعار ''النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال النمو والشراكات الشاملة للجميع، والحماية الاجتماعية، والوظائف اللائقة''، وكان الهدف منه تعزيز صوت أفريقيا؛ وتيسير تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتعزيز الشراكات في سبيل تنفيذ الخطتين.

### ٤- إصدار تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠٢٥

٢٩- كان يوم أفريقيا فرصة لإصدار ونشر *تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠٢٥*. ويقدم التقرير ملخصا عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الخمسة المختارة من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣، كما يتضمن موجزا للتدابير المحددة المتخذة لتسريع التنفيذ.

### ٥- عقد فعاليات استراتيجية أخرى على هامش الاجتماع والمشاركة فيها

٣٠- ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع شركائها في عقد فعاليات أخرى على هامش الاجتماع أو شاركت فيها، من أجل تعزيز وجهات النظر والأولويات الأفريقية وتبادل أفضل الممارسات. ومن تلك الفعاليات ما يلي:

(أ) حلقة عمل عن تعزيز التخطيط الاستراتيجي والاستشراف في مجال الاستعراضات الطوعية والوطنية الأفريقية والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) حلقة عمل بعنوان ''الاستفادة من الترابط بين أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعراضات الطوعية الوطنية: أفضل الممارسات من المناطق''؛

(ج) الاجتماع السنوي لعام ٢٠٢٥ لمنصة الشراكة بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة؛

(د) فعالية بعنوان 'النهوض بالتحول الطاقوي في بلدان الجنوب: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وبناء شراكات استراتيجية'؛

[١٢] يوم أفريقيا هو حدث سنوي يقام على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

(هـ) فعالية رفيعة المستوى بعنوان تعبئة التعاون العالمي والإقليمي لتسريع التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا: الاستفادة من إعلان كمبالا ونتائج الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة'.

## باء- المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

٣١- قدمت الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أيضا مساهمات في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي عقد في إشبيلية، إسبانيا، من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٢٥.

٣٢- وصدر 'التزام اشبيلية' بوصفه الوثيقة الختامية للمؤتمر،[١٣] ومن عناصره الرئيسية التي تتوافق مع الأولويات الأفريقية ما يلي:

(أ) التشديد على الحاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة في الهيكل المالي العالمي.

(ب) الالتزام بتوسيع نطاق الدعم المقدم لبناء القدرات من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك التعهدات الرامية إلى تحسين النظم الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادة من المصارف الإنمائية الوطنية؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى إنشاء هياكل وأدوات تمويل مختلط فعالة وقابلة للتكرار والتوسع لتناسب سياقات البلدان المختلفة، بما في ذلك تلك المصممة خصيصا للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛

(د) تجديد التركيز على الشراكات الفعالة وإصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣- وترد التدابير الرامية إلى دعم الوفاء بالتزام إشبيلية في 'منهاج عمل إشبيلية'، وتشمل ما يلي:

(أ) إطلاق المركز العالمي لمبادلة الديون بالاستثمار في التنمية لتقديم الدعم التقني والمالي للدول، لا سيما في أفريقيا، التي ترغب في مبادلة ديونها السيادية بالتزامٍ بالاستثمار في تنميتها؛

(ب) إنشاء 'منتدى إشبيلية بشأن الديون' كمنصة جديدة للمقترضين من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

[١٣] قرار الجمعية العامة ٧٩/٣٢٣، المرفق.

## جيم- مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

٣٤- عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة أوغندا وشركاء آخرون الأولويات الأفريقية المستمدة من الدورة الحادية عشرة للمنتدى على مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. ويركز إعلان الدوحة السياسي،[١٤] وهو الوثيقة الختامية للقمة، على القضاء على الفقر، ودعم العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

٣٥- ودعا المشاركون في القمة لجانَ الأمم المتحدة الإقليمية، كل في إطار ولايتها، إلى عقد اجتماعات تحضيرية على الصعيد الإقليمي قبل متابعة نتائج القمة، بهدف تقييم التقدم المحرز والثغرات وفرص العمل من أجل تنفيذ إعلان الدوحة السياسي وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

## خامسا- الخطط المقررة للدورة الثانية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

٣٦- في حال عدم وجود عرض من أي عضو في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاستضافة الدورة الثانية عشرة للمنتدى،[١٥] ستُعقد الدورة بالمشاركة الشخصية وعبر الإنترنت في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في أديس أبابا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٦.

٣٧- وستنظم اللجنة هذه الدورة بالتعاون مع الشركاء المذكورين في مقدمة هذا التقرير تحت شعار ”قلب الموازين: إجراءات تحويلية ومنسقة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣“. ويتوافق هذا الموضوع مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في نيويورك في تموز/يوليو ٢٠٢٦، وهو ”إجراءات تحويلية ومنصفة ومبتكرة ومنسقة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل مستقبل مستدام للجميع“.

٣٨- ومن المتوقع أن يحضر الدورةَ وزراء وغيرهم من واضعي السياسات رفيعي المستوى وخبراء من جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية. ومن المتوقع أيضا أن يحضر ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك كيانات تابعة للأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة، وشركاء إنمائيون دوليون أيضا.

[١٤] قرار الجمعية العامة ٨٠/٥، المرفق.

[١٥] في حال تلقت الأمانة عرضا من هذا القبيل، ستتشاور مع مكتب الدورة الحادية عشرة.

٣٩- ومن المتوقع أن يقوم المشاركون في الدورة الثانية عشرة بما يلي:

(أ) استعراض التقدم المحرز في تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إلى جانب خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها، والتحديات والفرص الناشئة عن ذلك، بما في ذلك استعراض متعمق لمدى تحقيق أفريقيا لأهداف التنمية المستدامة الخمسة المختارة (الهدف ٦، ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛ الهدف ٧، ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ الهدف ٩، إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛ الهدف ١١، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ الهدف ١٧، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) وما يقابلها من أهداف في خطة عام ٢٠٦٣؛

(ب) تعزيز التعلم بشأن الإجراءات التحويلية والدعوة إلى توسيع نطاق التدابير السياساتية التحويلية والمنسقة لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

(ج) إعداد وتوضيح المساهمة الإقليمية الأفريقية في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٦، بما في ذلك من خلال بناء قدرات ١٩ دولة أفريقية ودعمها،[١٦] وهي الدول التي تعتزم تقديم استعراضاتها الطوعية الوطنية في الاجتماع؛

(د) جعل الدورة بمثابة الاجتماع الإقليمي التحضيري الأفريقي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام ٢٠٢٦ للتعجيل بتنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

(هـ) متابعة نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(و) استكشاف واستخلاص رؤى بشأن الأولويات الأفريقية للإطار العالمي للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠؛

[١٦] بوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسنغال، والصومال، وغابون، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وليبريا، ومصر، وملاوي، وموزامبيق.

(ز) اعتماد الوثيقتين الختاميتين التاليتين للدورة:

'١' الموجز والرسائل الرئيسية؛

'٢' إعلان أديس أبابا بشأن موضوع الدورة الثانية عشرة.

٤٠- وستتضمن الدورة أيضا فعاليات تمهيدية تُعقد في الفترة من إلى ٢٧-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٦.

٤١- وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات الرئيسية، وأصحاب المصلحة الآخرون، والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيون الآخرون مدعوون إلى ما يلي:

(أ) المساهمة في تنظيم الدورة، بما في ذلك عن طريق تمويل مشاركة الوفود؛

(ب) تنظيم منتديات دون إقليمية بشأن التنمية المستدامة لتعزيز مقاربة للمنتدى تنطلق من القاعدة إلى القمة؛[١٧]

(ج) التخطيط للدورة والمشاركة فيها، بما في ذلك عن طريق تنظيم فعاليات على هامشها لإثراء مداولات المنتدى.

[١٧] يمكن أن تتولى المكاتبُ دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنظيم هذه المنتديات دون الإقليمية بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين دون الإقليمي والوطني.

## مرفق

# أبرز نقاط الإعلان الوزاري الصادر في أعقاب اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥

١- ترد أدناه النقاط البارزة في الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى (E/HLS/2025/1) تيسيرا لنظر لجنة الخبراء فيها:

٢- في معرض تشديد الوزراء والممثلين السامين على أن العالم يواجه تحديات وأزمات ملحة ومترابطة نتيجة تزايد عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والعنصرية، والفقر المستمر والجوع وسوء التغذية، والبطالة، وعدم اليقين الذي يحيط بالاقتصاد العالمي، واتساع الفجوات الرقمية وأوجه التفاوت التكنولوجي، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، فإنهم:

(أ) أكدوا من جديد التزامهم القوي بالتنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛

(ب) جددوا التزامهم بالتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مؤكدين الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وعاجلة وعادلة مفضية إلى التحول خلال السنوات الخمس المتبقية؛

(ج) أكدوا ضرورة تنفيذ الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣[١٨] والالتزامات ذات الصلة الواردة في ميثاق المستقبل[١٩] ومرفقيه؛

(د) أبرزوا ضرورة الاستفادة من الزخم السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٥ لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

٣- وفيما يتعلق بالتمويل والديون والتكنولوجيا والشراكات والتعاون، فإنهم:

(أ) التزموا بمواصلة إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين مرونته وتماسكه وفعاليته في التصدي للتحديات والأزمات حاضرا ومستقبلا؛

[١٨] قرار الجمعية العامة ٧٨/١، المرفق.

[١٩] قرار الجمعية العامة ٧٩/١.

(ب) دعوا إلى توسيع نطاق التمويل العام الدولي وتحسين فرص الحوصول على التمويل الميسر، والتزموا بزويد البلدان النامية بتمويل أيسر وأضمن وأدوم وأوفى؛

(ج) التزموا بتعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية لتحقيق التنمية المستدامة، وإشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والأوساط الأكاديمية والشباب؛

(د) دعوا إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون؛

(هـ) التزموا بمواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع في أزمة ديون أخرى؛

(و) تعهدوا باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تعزيز الحيز المالي ومعالجة تحديات الديون التي تواجهها البلدان النامية وخفض تكلفة رأس المال؛

(ز) تعهدوا بتعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال في المسائل الضريبية؛

(ح) التزموا بمواصلة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لسد الفجوات الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة؛

(ط) تعهدوا بتعزيز الوصول المنصف والشامل للجميع إلى الذكاء الاصطناعي وتطويره.

٤- وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي للتنمية المستدامة ودور منظومة الأمم المتحدة، فإنهم:

(أ) جددوا تأكيد أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة فيما بين البلدان؛

(ب) التزموا بتقديم الدعم الكامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواصلة تعزيزها، بما يشمل نظام المنسق المقيم، لجعل المنظومة أكثر استراتيجية وتجاوبا وخضوعا لمساءلة وتعاونا وتكاملا؛

(ج) حثوا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تفاصيل الخطة الاستجابة المحددة المشتركة بين الوكالات والشاملة على نطاق المنظومة لأجل البلدان المتوسطة الدخل؛

(د) أكدوا من جديد الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(هـ) تعهدوا بتعزيز أدوار الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات الدولية المعنية.

٥- وفيما يتعلق بالاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية، فإنهم:

(أ) شجعوا البلدان على النظر في وضع خرائط طريق وطنية للاستعراضات الطوعية الوطنية لعرضها حتى عام ٢٠٣٠ ودعم السلطات المحلية في إعداد الاستعراضات الطوعية المحلية؛

(ب) شجعوا جميع البلدان على استخدام النتائج الرئيسية للاستعراضات الطوعية الوطنية وتبادل نُهج ومسارات التنمية ذات الطابع المحلي، من أجل تسريع الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(ج) شجعوا على تقديم دعم أكبر لحكومات البلدان النامية في إعداد استعراضات وطنية طوعية أكثر استنادا إلى الأدلة والبيانات؛

(د) تعهدوا بتعزيز استخدام الاستعراضات الطوعية الوطنية كأداة لتبادل المعرفة وتتبع التقدم المحرز، بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٦- وفيما يتعلق بالصحة، فإنهم:

(أ) أقروا بالحاجة إلى تعزيز حصول البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، بإنصاف، على لقاحات مأمونة وجيدة وناجعة وفعالة وسهلة المنال وميسورة التكلفة، بما في ذلك لقاحات كوفيد-١٩؛

(ب) أقروا بالحاجة إلى دعم البلدان النامية في تعزيز الإنتاج على الصعيدين المحلي والإقليمي في مجال اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الصحية الأخرى من أجل تيسير الحصول عليها بشكل منصف؛

(ج) التزموا بتعزيز النظم الصحية والاستثمار في الرعاية الصحية الأولية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

٧- وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية والمرأة والحماية الاجتماعية والشباب، فإنهم:

(أ) أكدوا من جديد على الجهود المتواصلة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة لإيلاء أولوية قصوى لتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في سياق خطة عام ٢٠٣٠؛

(ب) التزموا بتعزيز الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية لتحقيق التنمية المستدامة، وإشراك جميع الأطراف المعنية؛

(ج) التزموا بإشراك الشباب في صياغة وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة المعدة لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

٨- وفيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وبالتوظيف والنمو الاقتصادي، فإنهم:

(أ) تعهدوا بالعمل على النهوض بالسياسات الإنمائية المنحى التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وتهيئة فرص العمل اللائق، وريادة الأعمال، والإبداع، والابتكار؛

(ب) وتعهدوا بالاستثمار في التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع في كافة المستويات، وفي التعليم والتدريب المهنيين؛

(ج) أكدوا من جديد التزامهم بالاستثمار في الاقتصاد لاستعادة وتهيئة فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم من أجل تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بسبيل منها التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

٩- وفيما يتعلق بالمحيطات، والاقتصاد البحري، والتلوث، والبلاستيك، فإنهم:

(أ) جددوا التزامهم بتسريع العمل في سبيل منع التلوث البحري بجميع أنواعه وخفضه بشكل كبير والتحكم فيه، وبوضع صك دولي ملزِم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

(ب) أهابوا بالدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التي لم تنظر بعد في التوقيع على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، أو التصديق عليه أو الموافقة عليه أو قبوله، أن تفعل ذلك.